وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي
قسم العلوم السياسية، رقم الهاتف : 032-56-31-38
Site : http://www.univ-oeb.dz/fdsp/ Email : politicaldeprtoeb@gmail.com

أستاذ المادة: د. عبد الرحمان فريجة
Abderrahmane.fridja@univ-oeb.dz

محاضرات مقياس:
حوكمة وتنمية

المحاضرة الرابعة:

ــ مفهوم ونشأة الحوكمة ــ

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية
تخصص: سياسات عامة السداسي الأول
للسنة الجامعية (2025/2024)

1- الخلفية التاريخية لنشأة وظهور مصطلح الحوكمة:

ظهر مفهوم "الحوكمة" منذ أكثر من سبعين عاما، حيث كان له بداية على يد الاقتصادي الأمريكي **Ronald Coase** الذي نشر مقالًا في عام 1937 بعنوان "طبيعة المؤسسة .(The Nature of the Firm) "في هذا المقال، قدم Coase فكرة محورية تفيد بأن انتشار المؤسسات يعتمد على أساليب التنسيق الداخلي التي تتبعها، مما يسهم في تقليل تكاليف المعاملات الناتجة عن السوق. بناءً على ذلك، يمكن القول إن المؤسسات تتمتع بفعالية أكبر من السوق في تنظيم بعض التبادلات.

في السبعينات، أعيد اكتشاف هذه النظرية من قبل الاقتصاديين المؤسساتيين، مثل **Olivier Williamson**، الذين **توصلوا إلى تعريف الحوكمة** كإجراءات تُنفذ داخل المؤسسات بهدف تحقيق تنسيق فعال. يشمل هذا التنسيق حالتين: **الأولى** تتعلق بالبروتوكولات الداخلية، حيث تكون المؤسسة متكاملة ولها هيكل هرمي، أو تعتمد على التعاقد والشراكة. أما الحالة الثانية، فتتعلق بالتفاعل مع البيئة الخارجية من خلال معايير تسمح للمؤسسة بالتعاون مع المقاولين من الباطن. ومن هنا، يتضح أن الآليات الداخلية للمؤسسة تتفوق على آلية السوق التي تعتمد على العرض والطلب، حيث تسهم أساليب التنسيق الداخلي في تقليل تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى ظهور تعاملات جديدة في السوق.

في البداية، استخدم مصطلح الحوكمة في سياق "حوكمة الشركات (Corporate Governance) "، والذي ترجم إلى الفرنسية كـ"la gouvernance d'entreprises" ، وبرز في أوساط الأعمال الأمريكية خلال الثمانينات. مع نهاية تلك الفترة، انتقل هذا المفهوم إلى بريطانيا واستخدم في حقل العلوم السياسية، خصوصا في سياق تمويل الحكومة لبرامج إعادة بناء السلطة المحلية. وقد قامت حكومة **مارغريت تاتشر** في عام 1979 بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى تقليص سلطة الهيئات المحلية، معتبرة إياها غير فعالة ومكلفة. ورغم هذه الإصلاحات، لم تختفِ الحكومة المحلية البريطانية، بل أعيد هيكلتها لتتكيف مع التغييرات والضغوط الحكومية.

قام الباحثون الذين درسوا التحولات في أساليب الحكم المحلي في إنجلترا بتبني مصطلح "حوكمة المدينة (Urban Governance)" لتحديد إطار أبحاثهم، متجنبين استخدام مصطلح الحكومة المحلية الذي ارتبط بالنظام اللامركزي القديم، والذي اعتُبر فاشلاً من قبل السلطات المركزية. كما تم استخدام مفهوم حوكمة المدينة في دول أوروبية أخرى، مما أدى إلى توسيع الدراسات حول السلطات المحلية.

في الوقت نفسه، ظهر مفهوم الحوكمة في نهاية الثمانينات في مجال العلاقات الدولية، حيث استخدمت الهيئات المالية الدولية مصطلح "الحكم الرشيد (Good Governance) "لتحديد معايير الإدارة العامة الجيدة في الدول التي خضعت لبرامج التكييف الهيكلي. وبناءً على ذلك، فرضت المنظمات الدولية المانحة للقروض على هذه الدول الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لضمان نجاح برامجها الاقتصادية.

بذلك، يتضح أن مفهوم الحوكمة ليس بجديد، ولكن ظهوره في النقاش حول المؤسسات الاجتماعية يُعتبر تطورًا حديثًا نسبيًا. بدأ استخدامه في أوائل التسعينات، وزاد انتشاره بشكل ملحوظ في نهاية عقد التسعينات، حيث أصبح شائعًا بين خبراء الإدارة، وبشكل خاص بين المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)وغيرها من المنظمات المحلية والإقليمية. ومع تزايد استخدام هذا المصطلح، توسعت تطبيقاته لتشمل المجال السياسي بشكل واسع.

من خلال ابراز بعض المحطات التاريخية لتشكل مفهوم الحوكمة وصل ماد بن سعيد وصالح زياني الى تثبيت فكرة محورية وهي انها رغم الصبغة الاقتصادية لهذا المفهوم والتي رافقته منذ اللحظات الجنينية الاولى لظهوره إلا ان المتمعن في المضمون الشامل للمفهوم سيلاحظ أن الحوكمة ماهي سوى استعارة للسياسة، بمعنى السياسة في الاقتصاد أي تلك السياسة التي تتضمن أسلوبا وفلسفة جديدة لإدارة المؤسسات والافراد بعناية بغاية تحقيق اهداف ربحية.

باختصار بالرجوع الى استخدام في العلوم السياسية، يعد مفهوم **الحوكمة** من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية. ويعود الفضل في إبراز هذا المصطلح السياسي الجديد إلى علماء الاقتصاد وذلك من خلال احتكاكهم بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تعمل على حوكمة وضبط المجال المالي العالمي. وبالرجوع إلى استخدام مفهوم الحوكمة (Governance) من قبل علماء السياسة، نجد أن بدايات استخدامه تعود إلى بداية

التسعينيات من القرن "20"، وذلك في سياق محاكاة علماء السياسية لكل من علماء الاقتصاد وكذا المنظمات الدولية التي أصبح المصطلح مألوفا عندها والذي يعبر عن دعم جهود التنمية المستدامة خصوصا في الدول النامية التي تعاني حكوماتها قصور واضحا في المجالات التنموية. كما تأثر مفهوم الحوكمة أيضا بالتحولات الدولية الأخيرة، من سقوط للاتحاد السوفياتي، وتنامى وتيرة العولمة بإفرازاتها المختلفة التي من أبرزها ظهور أفكار تندد بضرورة مراجعة نموذج الحكم التقليدي المركز على الدولة، وفسح المجال أمام وعي جماعي جديد كفيل بالتعاطي مع العديد من الإفرازات والمشاكل الناجمة عن العولمة.

2- **تعريف الحوكمة:**

✓ **أيتيمولوجيا المصطلح:**

من الناحية اللغوية، يعبر مصطلح "الحوكمة (Gouvernance) "باللغة الإنجليزية عن مفهوم له جذور عميقة في الفلسفة اليونانية، يعود أصله إلى الفعل اليوناني"Kubera" ، مشتق من مصطلح (kubernao) أو(Kopepvao) ، المصطلح اليوناني الذي استخدمه أفلاطون والذي يعني به القيادة والتوجيه. وقد تم تداول هذا المفهوم من اليونانية إلى اللاتينية، ثم انتقل إلى اللغات الأوروبية الحديثة، وعلى رأسها الفرنسية والإنجليزية.

انتقل مصطلح "الحوكمة" إلى اللاتينية كـ"guberno" ، ونتج عنه "gubernatio" الذي يعني توجيه السفينة وحكم الرجال، و "gubernantia" بمعنى "الحوكمة". انتشر المصطلح إلى اللغات الأوروبية، حيث استخدمته الفرنسية كـ "gouvernement" و"gouvernance"، والإسبانية كـ "gobernanza" و"gobierno"، والبرتغالية كـ "governo"و ."governanza"في الإنجليزية، تم اعتماد "gouvernement" و"gouvernance"، بينما لم تعتمد الإيطالية والألمانية والهولندية والسويدية مصطلحات مشابهة، بل تبنت المصطلح الإنجليزي "gouvernance" بسبب شيوعه.

أما في اللغة العربية، لا توجد هناك ترجمة حرفية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الانجليزية والفرنسية واللغات الاخرى، على سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها: الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحاكمية، الحكامة، الحكم الجيد، إدارة شؤون الدولة... الخ.

لتجاوز هذه الاختلافات في تحديد المصطلح من اللغة اللاتينية، تم اعتماد مصطلح "الحوكمة" بعد موافقة جامعة الأزهر في القاهرة، التي تُعتبر مرجعاً معترفاً به في اللغة العربية. في هذا السياق، قدم شارل د. عدوان دراسة تعريبية للفظ "Governance" على موقع البنك الدولي، حيث اقترح بدائل مثل "إدارة الحكم" و"الحكم الجيد". وقد تم تبني هذين المصطلحين في تقرير الحكم الجيد من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2003، حيث اختارهما البنك الدولي لكونهما أقل جدلاً وتحميلاً للمعاني السياسية، في ظل صعوبة التوصل إلى مصطلح مقبول يحظى بالإجماع.

وللحديث عن تطور المعنى الدلالي للمصطلح في سياقه التاريخي، هذا المصطلح الذي أرتبط منذ نشأته في الفلسفات اليونانية القديمة بمفاهيم السلطة والتوجيه، مرورا بمرحلة العصور الوسطى التي شهدت تحولات جذرية في أنماط الحكم، وصولا إلى العصور الحديثة حيث تم إعادة إحياء المصطلح في سياقات اقتصادية وسياسية جديدة. وهذا التطور عكس كيف تم إعادة تفسير "الحوكمة" لتلبية احتياجات المجتمعات المتغيرة، وكيف أصبحت هذه المفاهيم تتفاعل مع التحديات المعاصرة. حيث تساهم كل مرحلة تاريخية في تشكيل فهمنا الحالي لمفهوم الحوكمة. وقد لخص المختص الفرنسي (Jean Pierre Gaudin) في السياسات العامة تطور المعنى الدلالي للمصطلح في ثلاث مراحل وصفها بالعصور التي عرفت تحولا معنى الحوكمة. فقد:

- أطلق على المرحلة الاولى بمرحلة العصور الوسطى بالعصر الأول للحوكمة.
- أما العصر الثاني للحوكمة نشأ في مرحلة الأنوار، حيث صاغ الفلاسفة مفهوم الحوكمة انطلاقًا من تصور هرمي للسلطة. شهد تحديد مفهوم الحوكمة ارتباكا، إذ ارتبط بالتعديل المتبادل بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية. في فرنسا، استخدم في الحوارات الفلسفية للمناداة بتغيير النظام السياسي القديم، ليظهر كبديل يوازن بين السلطة الملكية والبرلمانية، رغم أن استخدامه كان محدودا.
- العصر الثالث يُعرف بعودة الحوكمة، حيث ارتبط الاقتصاد بإعادة إحياء المفهوم. استخدم رونالد كوز (Ronald Coase)"الحوكمة" للإشارة إلى أنماط التنسيق الداخلي لخفض تكاليف السوق. في السبعينيات والثمانينيات، قدّم الاقتصاديون الجدد (النيو–مؤسساتيين في سنوات 70 و80) مثل أوليفييه ويليامسون (Olivier E. Williamson)، مقاربة جديدة وضع من خلالها تعريفا لما أسماه "بحوكمة .المؤسسات (Corporate Governance) والذي يراد بها مجموع الآليات التنسيق الماطرة للتنظيم الداخلي للمؤسسات وهذا لأجل فعالية أكبر. تطورت الرؤى لتشمل نماذج أقل هرمية، مما أعاد إحياء مصطلح "الحوكمة" بقوة ناعمة مقارنة بالقوة الصلبة للحكومة.
- أما استعمال مصطلح "الحوكمة" في بعده الدلالي الخاص به، والمختلف عن ذلك المقرون بالحكومة، فقد جاء صراحة على يد البنك الدولي كمؤسسة نقدية دولية تسوق لأيديولوجيا سياسية نيوليبرالية من خلال التقارير الصادر حول التنمية في دول الساحل جنوب الصحراء للبنك الدولي سنوات (1983، 1992، 1994)، الساعية لتوضيح المفهوم الاستراتيجي للحوكمة المرتبط بترشيد، وإعادة توزيع وشرعنة ممارساتها اتجاه الجهات الطالبة للدعم المالي من أجل التنمية. ومن خلال مسار انسيابي، تبنت جميع الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في الدعم من أجل التنمية هذا المفهوم وجعلته ركن أساسي في العقيدة المؤطرة لوظيفتها.

✓ **التعريف الاصطلاحي:**

يميز الباحث مارتن دور نبوس (martin doornbos) بين نوعين من التعريفات، الأولى: تعريفات مؤسساتية صادرة عن المنظمات والمؤسسات المالية والدولية المتخصصة بقضايا التنمية؛ بينما الثانية، تتمثل في مجموعة التعريفات الصادرة عن الباحثين والخبراء المتخصصين بالدراسات والسياسات التنموية، ووفقا لهذا التقسيم سيتم تحديد مفهوم الحوكمة من المنظور المؤسسات وكذلك التعريفات الأكاديمية:

أولا- التعريفات المؤسساتية لمفهوم الحوكمة:

تعريف البنك الدولي ((world bank): البنك الدولي كأول منظمة عالمية تتخذ من مضامين ومبادئ الحوكمة كآلية لتحقيق عملية التنمية، عرف الحوكمة كأسلوب حكم في تقريره لعام 1993 على أنها: "***الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية الاجتماعية للبلد من أجل التنمية"***. وقد ركز **البنك الدولي** على الحوكمة وربطها بالتنمية، ويعتبر أن معظم الأزمات في البلدان النامية سببها طبيعة واسلوب الحكم فيها، وبالتالي وجب التركيز على برامج التكيف المعاصرة (غياب مساءلة الحكومة والفساد وعدم الشفافية والإصلاح القضائي، عدم تداول السلطة، وان التخلف الاقتصادي المترتب عن أزمات الحكم في القارة الافريقية هو العائق اما التنمية الاقليمية).

في صحيفة صندوق النقد الدولي (IMF)، حدد مفهوم الحوكمة، بأنها:*"الطرق التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام أساليب وطرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"*. على الرغم من تصنيفه مع مجموع التعريفات المنطوية ضمن المقاربة الاقتصادية، لتركيزه على جوانب الحوكمة التي لها ارتباطا وثيقا في مراقبته للاقتصاد الكلي (الشفافية، فعالية إدارة الموارد العامة وعلى استقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص لتجنب السياسات الفاسدة). وبشكل واضح الصندوق يربط استقرار الاقتصاد الكلي بالحكم الجيد وبتحسين إدارة الموارد العامة من خلال إصلاحات مؤسسات القطاع العام. إلا أن هذا التعريف شامل يركز على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، السبب في ذلك هو أن التعريف لا يركز فقط على الجوانب الاقتصادية، بل يشمل أيضًا الجوانب السياسية والاجتماعية والتنظيمية. يتناول التعريف كيفية حكم البلد بشكل عام، بما في ذلك الالتزام بسيادة القانون ومكافحة الفساد، وكيف أن ضعف الحوكمة يؤثر على الثقة العامة والنشاط الاقتصادي. بالتالي، يظهر التعريف تداخلًا بين مختلف المجالات، مما يجعله مقاربة شاملة تعكس العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية والمجتمعية المرتبطة بالمنفعة العامة من خلال ترشيد الموارد.

تعريف **الوكالة الكندية للتنمية العالمية** (ACDI definition) لقد اهتمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بمفهوم الحوكمة، معتبرة إياه:***"الطريقة التي من خلالها يتم تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدول؛ والذي يشترط فيها إشراك كافة الفاعلين في الحكومة بما يتماشى وإحقاق العدالة الشفافية المشاركة الفعلية والمنتظمة"***. في

هذا التعريف وفقا لتصور هذه الوكالة هي تدعو إلى رؤية متمحورة حول الشراكة بين الدولة والشعب من خلال توسيع نطاق الترابط بين الشركاء ضمن دائرة صنع القرارات.

تعريف لجنة الحكم العالمي :(A committee of Global Governance definition) لقد قامت لجنة الحكم العالمية بتعريف الحوكمة على أنها: "***محصلة أو مجموع الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونهم المشتركة، فهي عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الجماعي، ويتضمن المؤسسات الرسمية، والنظم المدعمة لتقوية الالتزام، وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب أو تعدها في صالحها"***. وما يمكن قوله عن هذا التعريف، أنه ركز على العملية التشاركية التي تجمع بين الفواعل الرسمية (الإدارات الحكومية) والفواعل غير الرسمية المجتمع المدني القطاع الخاص ... الخ) في تسيير الشأن العام، وذلك في إطار التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح العامة للمجتمع.

أما **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (UNDP) يحدد الحوكمة في وثيقة سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997 بعنوان "الحوكمة للتنمية البشرية المستدامة" وتنص الوثيقة على: "أن الحوكمة يمكن اعتبارها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون بلد ما على جميع المستويات". يوضح البرنامج أن للحوكمة ثلاثة أبعاد اقتصادية وسياسية وإدارية، وتشمل الإدارة الاقتصادية وعمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلاقته مع الاقتصاديات الأخرى، وتشمل الحوكمة، الدولة إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يعتبر مهما في مساهمته في التنمية البشرية المستدامة.

تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (OECD) في ورقة عمل سنة 1991" بعنوان التنمية بالمشاركة والحكم الراشد" (وتضمن تقرير العمل المبادئ التوجيهية في التقدم لتعديل سياسة التنمية): ***على أن الحوكمة هي "استخدام السلطة السياسية وممارسة التحكم في مجتمع فيما يتعلق بإدارة مواردها للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية"***. لا يختلف تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كثيرا عن تعريف البنك الدولي، بالرغم من أن هناك بعض الاختلافات الهامة، وبخاصة فيما يتعلق بالبعد السياسي. في حين كان البنك الدولي قد أقر بأن وقوع الحكم السيئ 'Bad Governance' قد يكون لأسباب إدارية بحتة، ذهب 'OECD' خطوة أبعد من ذلك و أعطى المزيد من الاهتمام إلى الروابط بين الحكم الرشيد و المبادئ السياسية، مثل المشاركة وحقوق الإنسان و الديمقراطية، وعلى مدى أكبر، لم ينظر إلى عناصر الديمقراطية و الحكم الرشيد فقط باعتبارها شرطا أساسيا للتنمية، و لكن أيضا باسم القيم في حد ذاتها وفقا لذلك، الحكم الرشيد في فهم 'OECD' يعني تعزيز حكومة فعالة دون إغفال أهمية الإدارة الفعالة وحتى الديمقراطية وهكذا، فإن مفهوم 'OECD' هو أوسع بكثير.

تعريف **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام (2002) باعتبار الحوكمة: ***"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية***

والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". (مفهوم مرتبط بالأمن الإنساني والتنمية الإنسانية الشاملة).

ثانيا: المقاربة الأكاديمية لفهم الحوكمة

- يقدم "Gerry stoker" إطارا مفاهيميا لتحليل مفهوم الحوكمة من خلال خمس مقترحات:

- تشير الحوكمة إلى مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة التي تستمد وجودها من الحكومة ولكنها تتجاوزها أيضا.
- تحدد الحوكمة تداخل الحدود والمسؤوليات في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.
- تحدد الحوكمة الاعتماد على القوة المعنية في العلاقات بين المؤسسات المشاركة في العمل الجماعي.
- تتعلق الحوكمة بشبكات ذاتية الحكم من الفاعلين المستقلين.
- تعترف الحوكمة بالقدرة على إنجاز الأمور التي لا تعتمد على سلطة الحكومة في الأمر أو استخدام سلطتها. ترى الحكومة ككيان قادر على استخدام أدوات وتقنيات جديدة للتوجيه والإرشاد.

وما يستخلص من طرح "Gerry stoker" أن الحوكمة هي مجموعة من التفاعلات لكل أطياف المجتمع الرسمية و غير الرسمية (تعدد الفاعلين) و ضرورة تخلي الحكومة على النمط التقليدي الذي لم تعد الحكومة قادرة على التكيف مع بيئة تتزايد فيها ادوار الفاعلين في ظل تعدد حاجيات المجتمع، و إلى اعتمادها على أدوات جديدة و تقنيات للحكم الجيد مع أصحاب الأدوار الجديدة (الفواعل غير الرسمية).

- أما "Foucault" يستخدم مفهوم الحاكمية «gouvernementalité»لوصف مجموعة من التقنيات و التكتيكات التي تشكل جزءا من استراتيجية أو عملية معينة، و في هذا المعنى الحاكمية تمثل شكلا من أشكال التحويل من سمات وظائف الدولة الحديثة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد ما يجب أن يترك للدولة و التي لا يجب أن تؤخذ (ما هو عام و ما هو خاص)، و ما هو للدولة و ما هو للجهات غير الدولاتية (Non-Etatique):

- ويعرف Kaufmannالحوكمة على أنها:***" ممارسة السلطة من خلال التقاليد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من أجل الصالح العام***". والتي تشمل:

- عمليات الاختيار، الرصد واستبدال الحكومات.
- القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات.
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها:

مجموعة التعاريف التي قدمت سواء من طرف المنظمات الدولية أو من طرف الباحثين والأكاديميين لم تعط مقاربة دقيقة أو مفهوم واضح، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر و الجوانب و المجالات المختلفة.

ففي المنظمات الدولية **البنك الدولي** يرى أن الحوكمة كمرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، أما صندوق **النقد الدولي** ينظر إلى الحوكمة من الناحية الاقتصادية في شفافية وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار الاقتصاد الكلي، و **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ربط نجاح التنمية البشرية المستدامة في طبيعة نظام الحكم الذي يساعد في التنمية، و أما **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية** ترى أن الحوكمة تقوم على تعزيز المؤسسات الديمقراطية و تشجيعها.

ظهر مفهوم الحوكمة كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يتجلى في التوجهات العديد من مؤسسات التنمية الدولية، كما يظهر ذلك في كتابات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والبنك الإفريقي من أجل التنمية، هذا إضافة إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

في تحليل مفهوم الحوكمة من خلال المقاربة الأكاديمية التي لم تعطي مفهوما شاملا وهذا ما ظهر في المقترحات والخصائص التي قدمها "جيري ستوكر" (خمسة خصائص)، فمقابل تركيز أغلب المنظمات الدولية في توضيح مفهوم الحوكمة على الجانب الاقتصادي والتنموي فان دانيال كوفمان ركز على الجانب السياسي، و "فوكولت" الذي ركز على وظائف الدولة في تحولها من النمط القديم إلى نمط جديد من الحكم.

3. الحوكمة والمفاهيم المتشابهة:

تعدد التعريفات حول مفهوم الحوكمة، والتي تعود بالأساس إلى اختلاف الميادين التي تتناولها وتباين المنطلقات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد خلقت تباينا واضحا في الصيغ التي تشير إلى هذا المصطلح، إذ يصادف الباحث في هذا الموضوع مصطلحات وصيغ على شكل الحكم، و الحكم الراشد والحكم الجيد.

- ✓ **الحوكمة والحكم/الحكومة:**

رغم أن تعبير "الحكومة" يستخدم أحيانا وبشكل تجريدي كمرادف "للحوكمة" أو الحكم" كما في شعار دولة كندا مثلا، وهو الشعار الذي يحمل عبارة: السلام، النظام والحكم الصالح (Peace, order, good gouvernement)، إلا انه عادة ما يتم النظر إلى الحوكمة على أنها تعبير رقيق وناعم يتجنب خشونة مصطلح الحكم/والحكومة التي تعني الانضباط والحكم واحيانا إلى التسلط وربما الديكتاتورية، بالإضافة إلى المضامين التي تربطها بالمؤسسات المنعزلة عن المواطنين واللوائح الإدارية الصلبة.

ويمكن القول أن ما يميز الحوكمة عن الحكومة التي تشير إليها معظم التعريفات تركيزها على السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، هو أن الحوكمة تمثل أسلوبا جديدا في ممارسة السلطة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المختلفة، بقصد تسيير مشاكل وقضايا ذلك المجتمع وهدفها ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح العديد من أطراف المجتمع، وعلى رأسها الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. بمعنى آخر، تسعى الحوكمة إلى إعادة صياغة مجالات عمل ونشاط وأدوار الفواعل الرسمية ودمج الفواعل

غير الرسمية وفقا لتراتبية جديدة تمثل أداة للرقابة الفعالة والتسيير الرشيد في إدارة المخاطر والأزمات وحل المشكلات المرتبطة بالمجتمع والدولة.

فعدم قدرة الدولة في حل المشكلات والمخاطر والأزمات التي أوجدتها العولمة، ساهمت في الانتقال إلى نمط جديد من الحكم الذي يتلاءم مع الظروف والمعطيات الجديدة، هدفه تثبيت دعائم جديدة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع (وفقا لمنطق التشاركية/الشبكة). ولهذا فإن الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية عادة ما تقوم بتحميل الحوكمة شحنة معيارية جديدة للتعبير على هذا النمط من خلال إضافة مصطلحات مثل الرشادة والجودة لتصبح حكم/حوكمة ـــــــــــ رشيدة/جيدة.

✓ **الحوكمة والحكم الرشيد/الجيد:**

لقد استخدم مفهوم الحكم الجيد للتعبير عن أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والمكونات الأساسية المشكلة للحوكمة. ولقد عزز عجز الإدارة الحكومية في العديد من الدول تحقيق طموحات المواطنين والاستجابة لمطالبهم وطموحاتهم بشكل مناسب الحاجة إلى فكرة الحوكمة، وينبغي ان نشير هنا أنه في مقابل مفهوم الحوكمة، فإن لفظ الحكم الجيد استخدم ووظف من طرف المنظمات الدولية وبوجه خاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدعوة إلى اجندات إصلاحية موجهة في الأساس إلى دول معينة وهي الدول المتخلفة والنامية ذات الحكم السيء.

ومن بين التعريفات الأكثر انتشارا للحكم الجيد نذكر تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام والترويج من اجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي.

من جهة أخرى يرى بعض الباحثين أنه على الرغم من التعريفات المختلفة والمتباينة، وأن لمصطلح الحوكمة صيغ كثيرة مقاربة ترد في الكثير من أدبيات الدراسة تستخدم عبارات: إدارة الحكم، الحكم الراشد، الحكمانية، الحكامة، الحاكمية، الحكم الصالح، الحكم الرشيد، الإدارة الرشيدة، لكنها ترجع كلها إلى مفهوم واحد وهو "أسلوب ممارسة السلطة الرشيدة".

مما سبق، يتضح أن الحوكمة عبارة عن شعور ووعي وإدراك وممارسة ترقى بالإدارة والحكم إلى أن يكون جيدا، ولكي نكون بصدد حوكمة لابد من تفعيل وبناء قدرات الحكم الجيد الذي لا غنى عنه في ظل الحوكمة، أي أن الحكم الجيد هو الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة في إرساء الحوكمة.

4. السمات الأساسية لمفهوم الحوكمة واستخداماته:

من التعريفات المتعددة التي قدمت لمفهوم الحوكمة والتي تشترك كلها في إبراز السمات الأساسية لهذا المفهوم:

- يشير مفهوم الحوكمة إلى شبكات بين-تنظيمية منظمة ذاتيان تتميز بالاعتماد المتبادل، تبادل الموارد، قواعد مشتركة للعمل واستقلالية معتبرة من الدولة.

- الحوكمة هي بشكل واسع، وضع وتطبيق وتنفيذ قواعد العمل.
- الحوكمة هي القدرة المؤسساتية للمنظمات العامة للتزويد بالسلع العامة والسلع الأخرى التي يطلبها مواطنو الدولة أو ممثليهم في أسلوب مسؤول ونزيه وشفاف وفعال.
- تتضمن الحوكمة المجال الكلي للنشاطات المواطنين، الممثلون المنتخبون والموظفون العموميون من اجل وضع وتطبيق السياسات العامة.

اما عن استخدامات الحوكمة، فقد قدم (R.A.W. Rhodes) تصنيفا لمختلف الاستخدام لمصطلح الحوكمة وحددها في ستة محاور:

الأول، يتناول بالدراسة العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي في تقديم الخدمات العمومية، وبالتالي تسعى الحوكمة على الحد من تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

الثاني، تركز الحوكمة على دور المنظمات الخاصة ومطالب أصحاب المصلحة

الثالث، يعبر عن اتجاه التسيير العمومي الجديد بمنظومته القيمية من منافسة وتمكين وقياس الأداء.

الرابع، هو امتداد للمحور السابق ويعبر عن الحكم الراشد للربط بين الجوانب السياسية والادارية

الخامس، يؤكد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث ان السياسات العامة إلا محصلة لمثل هذه التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي.

السادس، يرى أن مفهوم الحوكمة يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

وبالتالي فإن الهدف الإستراتيجي للحوكمة يتمثل في تعزيز التفاعل الإيجابي والبناء بين مختلف الفواعل في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، **فالحكومة** تهيء البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما **القطاع الخاص** يعمل على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد المجتمع، في حين **المجتمع المدني** يهيئ مختلف الجماعات للتفاعل السياسي والاجتماعي والعمل كقناة تواصل مع مكونات الحوكمة من خلال ضبط المطالب وتوجيهها بانتظام وتنظيم.